THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــان
الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة في نيويورك
يلقيه
المستشار عمار العرسان

أمام

اللجنة السادسة (القانونية)
تحت البند 165 المعنون:
"العلاقة مع البلد المضيف"

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2016/11/03

السيد الرئيس،

اطَّلع وفد بلادي على تقرير اللجنة الخاصة بالعلاقة مع البلد المضيف والصادر بالوثيقة A/71/26، ويود أن يثني على جهود اللجنة ورئيسها، مندوب قبرص الدائم.

ويكرر وفد بلادي التعبير عن تقديره للجهود المبذولة من البلد المضيف في معالجة بعض الشواغل والشكاوى المحالة إليها، بشأن مسائل تؤثر بشدة في قدرة البعثات الدائمة المعتمدة لدى الأمم المتحدة في نيويورك على أداء عملها، أو تتعلق بالحقوق والامتيازات الخاصة بالدبلوماسيين المعتمدين وعائلاتهم في ممارسة مختلف نواحي الحياة بشكلٍ طبيعي ومستمر ومستقر ودون عوائق.

وللأسف، لمسنا خلال الفترة التي انقضت ما بين الدورة /70/ والدورة /71/ للجمعية العامة، استمرار وجود صعوبات قائمة تجب معالجتها، بل وواجهنا عودة بعض الصعوبات والعراقيل التي ظننا أنها اختفت ولن تعود ثانية إلى الظهور. فعلى الرغم من بعض النجاحات التي تم تحقيقها في مجال توفير الخدمات المصرفية لبعض البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة مثلاً، إلا أننا صُدمنا مؤخراً باستلام رسائل من بعض المصارف في نيويورك تتضمن الإعلام عن إغلاق حسابات مصرفية لبعض الدبلوماسيين المعتمدين، تحت ذريعة أن فتح حساب لهم يخالف قوانين أمريكية تفرض ما اصطلح، خطأً، على تسميته عقوبات أمريكية على سوريا، وهي في حقيقتها إجراءات أحادية الجانب غير شرعية ومخالفة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه ومقاصده، ولما تضمنته خطة التنمية المستدامة للعام 2030 من بنودٍ وأهداف، إضافة لمخالفتها الصريحة للاتفاقيات الدولية ذات الصلة ولبنود القرار الذي يصدر عن الجمعية العامة تحت بند "العلاقة مع البلد المضيف".

وفي ذات السياق، فإنني أعرض أمامكم لحادثة وقعت مع أحد الدبلوماسيين وأفراد عائلته في متجر في نيويورك مخصص لشراء البضائع والاحتياجات المنزلية، فبعد أن قام بانتقاء ما يريد شراءه ووصل إلى المحاسبة، تم إبلاغه من المحاسب بأن يخرج من الصف وأن يتجه إلى المدير المسؤول، الذي أبلغه بدوره أنه وبناءً على القوانين الأمريكية فإنه من المحظور على هذا المتجر أن يبيع أو أن يُقدم أية خدمات للدبلوماسيين السوريين!! لقد كان موقفاً محرجاً ومؤلماً وخاصةً حين لم يستطع هذا الدبلوماسي أن يبرر لطفلته الصغيرة لماذا لم يستطيعوا الحصول على الطعام الذي اختاروه وأرادوا أن يشتروه من هذا المخزن.

كما نشير أيضاً في ذات السياق، إلى رفض الجهات الأمريكية الحكومية المختصة منح تراخيص عمل لأفراد عائلات الدبلوماسيين السوريين المعتمدين، دون تقديم مبررٍ ذي أساس قانوني.

إننا ننبه في هذا المجال إلى أمرين جوهريين:

الأمر الأول: أننا وعلى الرغم من رفضنا وإدانتنا للإجراءات أحادية الجانب التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ظلماً على الشعب السوري، بهدف الضغط على الحكومة السورية لأهداف سياسية معروفة، فإننا قد راجعنا القوانين والرخص التي أصدرتها وزارة الخزانة الأمريكية بهذا الخصوص، وكان النص فيها واضحاً على أن ما تُسمى خطأً بالعقوبات الأمريكية على سوريا، لا تشمل الدبلوماسيين السوريين المعتمدين في الولايات المتحدة ولا عائلاتهم.

الأمر الثاني: هو أننا نبحث هنا عن تفسير وحل لمثل هذه المعضلات، وهو واجب ملقى على عاتق حكومة الدولة المضيفة التي قررت وسعت لاستضافة مقر الأمم المتحدة على أراضيها، وبالتالي فهي باتت ملزمة باحترام جميع أشكال الحصانات والامتيازات والحقوق الممنوحة للدبلوماسيين المعتمدين بموجب الاتفاقيات الدولية المختلفة بما فيها اتفاقية المقر.

وفي هذا المجال، فإننا نحث البعثة الدائمة للبلد المضيف على تقديم تفسيرات وحلول فورية وحقيقية لمثل هذه المعضلات، لأن بعض المتاجر والمحلات والمصارف في نيويورك يتذرع بوجود قوانين أمريكية تحظر عليه تقديم الخدمات للدبلوماسيين السوريين. وفي المقابل فإن بعثة البلد المضيف، إما أن تتجاهل تقديم الرد والتفسير والحل، أو أن تتحدث عن أن ما جرى هو سياسة خاصة بهذه المحلات والمتاجر والمصارف. وفي النتيجة، يبقى الأمر بمجمله دون حل، ويستمر خرق الواجبات الملقاة على عاتق البلد المضيف دون معالجة.

إن وفد بلادي يتطلع إلى معالجة جاد لهذه المسائل الجوهرية، تتجاوز مجرد البحث في بند العلاقة مع البلد المضيف سنوياً وإصدار قرارٍ سنوي عن الجمعية العامة، وندعو في ذات الوقت إلى مواصلة اللجنة لعملها على النحو المرتجى بما يحقق الأهداف المرجوة منها.

وشكراً.